

ليبيا بعد خمس سنوات من سقوط نظام القذافي

ظريف شاكر*

لعله من بين أبرز اللحظات الفارقة في تاريخ ليبيا الحديث، هو سقوط نظام القذافي في العشرين من تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١١، عقب مقتله على أيدي مجموعة من معارضيه في مدينة سرت مسقط رأسه، أملاً في تحول البلاد حسب معارضيه إلى عهد جديد من الحرية والانفتاح بعد ٤٢ سنة من حكم استبدادي مغلق. لكن مع اندلاع الاحتجاجات ضد نظام العقيد السابق، حذرت الكثير من الأطراف من الداخل والخارج من تداعيات المبالغة في الاعتماد التام على الحلول العسكرية البحتة، والتي شجعتها الدول الغربية من خلال التدخل الأطلسي لحسم الموقف بين أطراف النزاع، دون الأخذ بعين الاعتبار احتمالات دخول البلاد في حالة الفوضى، وتحولها إلى دولة فاشلة على شاكلة النموذج الصومالي.

وبعد مرور خمس سنوات على انتهاء الحرب ضد القذافي، تعيش ليبيا في الوقت الراهن حالة من الانفلات الأمني والفوضى غير المسبوقة؛ أنتجتها مجموعة معقدة من المتغيرات المختلفة، والتي نبعت بدرجة كبيرة من طبيعة ومسار الحرب الداخلية التي أنهت حكم "معمر القذافي"؛ وسرعان ما امتدت هذه التحديات المحلية لتمس دول الجوار وتؤثر على المنظومة الأمنية لمنطقة شمال إفريقيا وغربها ككل.

إنّ، تهدف هذه الورقة إلى النظر في حصيلة التعقيدات الأمنية المحلية التي شهدتها ليبيا منذ سقوط نظام "القذافي"، وارتدادات المشهد الأمني المضطرب في الداخل والخارج على مستويين أساسيين؛ يتعلق الأول منها بانفلات الأوضاع الأمنية الداخلية وتعقدها، كنتيجة لبقاء حدود ليبيا غير مضبوطة إلى حد بعيد، وهو ما أدى ثانياً لازدهار أسواق السلاح والبشر والمخدرات، وانعكاس كل هذا على استقرار البلاد وامن المنطقة ككل.

أولاً: من تعثر المرحلة الانتقالية... إلى الاقتتال الداخلي

لقد كان لعدد كبير ومتنوع من اللاعبين دور في الإطاحة بنظام العقيد؛ وسعى جميع هؤلاء

(* أستاذ العلوم السياسية - مستغانم - الجزائر.

إلى البحث عن موطىء قدم في هذا النظام الناشئ، ورغم أن التشكيل المبكر والاعتراف الدولي الواسع ساعدا في ترسيخ المجلس الوطني الانتقالي كنقطة محورية للثورة وكعنوان لداعميها الدوليين، إلا أن الملف الأمني بات من أبرز التحديات أمام عملية الانتقال وبناء الدولة في ليبيا، وذلك بعد فشل الخطط والبرامج التي تم اعتمادها منذ تأسيس المجلس الانتقالي في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١١، وظهر جلياً أن المشاكل الأمنية التي تعانيها البلاد تزداد تعقيدا مع استمرار الفشل والعجز الحكوميين وتوسعها لتشمل دول الجوار.

ولا أدل على هذا التوصيف سوى ملاحظة تزايد أعداد المجموعات المسلحة والمسجلين كثوار، حيث تضاعف عدد الجامعات المسلحة مباشرة بعد الإعلان رسمياً عن تحرير البلاد وتوقف القتال في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، ليلج عدد المقيدون لدى اللجنة الأمنية العليا التابعة لوزارة الداخلية نحو ١٤٣ ألفاً، فيما لم تتعد التقديرات الرسمية لأعداد من حملوا السلاح ضد القذافي وخاضوا المعارك ضد كتائبه سوى حوالي ٣٠ ألف مقاتل.

وقابل هذا من ناحية أخرى، ضعف خطط المسؤولين عن المرحلة الانتقالية؛ لاسيما من خلال غياب خطوات ملموسة على أرض الواقع، تتعلق ببناء جهازي الشرطة والجيش قادرين على ضبط الأمور وفرض النظام في مختلف أرجاء البلاد، إذ تشير الشواهد إلى أن تغطية واحتواء الخروق لأمنية، تتم في كثير من الأحيان على أيدي الكتائب التابعة للثوار وليس الأجهزة التابعة للشرطة^(١).

غير أن هذا المعطى كان له جانب سلبي لاحقاً، خصوصاً بعد اختلاف الميليشيات المسلحة في ليبيا في ما بينها، للسيطرة على منابع النفط والمؤسسات التي خلفها النظام السابق، وهو ما جعل ليبيا تشهد حالة من الإرباك والفراغ الأمني رغم محاولات المؤسسات السياسية للمرحلة الانتقالية (المجلس الانتقالي الحكومات المؤقتة)^(٢). لإيجاد صيغ للتفاهم بين المكونات السياسية والميليشيات المسلحة، لتعزز هذه الفوضى بتصاعد النعرات ذات الطبيعة الاثنية والطائفية والجهوية (الأمازيغ، التبو، الطوارق...).

تبدو ليبيا من خلال هذه المعطيات الأولية كأول من احترقت بناها كما يقال؛ فقد كانت معالم التداعيات الداخلية لمرحلة ما بعد القذافي واضحة. فبعد سقوط نظام القذافي مباشرة وجد الليبيون أنفسهم ضائعين حول شكل وطبيعة الدولة الجديدة، وهم الذين ألفوا السياسات التي رسمها القذافي طوال ٤٠ سنة مضت. ومثلت مهمة إعادة الأمن والاستقرار أكبر تحد واجهته السلطات الجديدة للبلاد، في ظل انتشار مظاهر الفلتان الأمني، بعد تنازع الميليشيات المسلحة التي قاتلت القذافي مع بعضها البعض؛ من أجل السيطرة على المدن ومؤسسات الدولة، على الرغم من صدور قرار بحلها في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وهذا بغية إدماجها في الجيش الليبي الجديد، غير أن الأمور

(١) السنوسي بسكري، ليبيا: التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ماي ٢٠١٢، ص.٢٠٢.

(٢) (١٣/٠٤/٢٠١٤)

http://studies.aljazeera.net/reports/2013/05/20135592422219718.htm

(٢) Wolfram Lacher, "the libyan revolution : old elites and new political forces" , in Protestes, Revolt And Regime In The Arab World",muriel asseburg(eds), (Germany, German institue for international and Security affairs, february 2012) , p.11.

تفاقت بحالة الانقسام الشديد بين الأحزاب السياسية الناشئة، حول شكل التنظيم الإداري للبلاد ونوع الإيديولوجيا الجديدة التي ستسير بها ليبيا، وهو ما جسده تسيير البلاد بجهازين تشريعيين وتنفيذيين متنافسين: برلمان وحكومة في الشرق معترف بها دولياً (طبرق)، يقابلها مجلس تأسيسي بحكومة ثانية في الغرب (طرابلس).

زيادة على ذلك، باتت السلطات المحلية والإقليمية تُسَّير من طرف مجالس عسكرية وميليشيات مسلحة موزعة على الأساس الجهوي والمناطقي (بنغازي، الزنتان، مصراته وطرابلس)، سيما وأن نظام الجماهيرية عوض بنظام القبلية والعشائرية، وبات من يتحكم في آبار البترول يتحكم في البلاد، لذا ليس مستغرباً أن ترتفع بين الفترة والأخرى بعض المطالب الانفصالية خصوصاً من جانب الأقاليم الغنية بالنفط في شرق البلاد مثل برقة، وبنغازي (٧٠ بالمائة من الموارد النفطية موجود في شرق البلاد، في المقابل يوجد ٨٠ بالمائة من السكان موجودون في الغرب (طرابلس))، علماً أن الشرق الليبي يضم معظم القيادات الإسلامية التي قادت الحرب ضد النظام السابق، وتشكلت أساساً من بعض قيادات الجماعة الليبية المقاتلة (١٩٩٥) التي قاتلت في أفغانستان سابقاً، وقضى أعضاؤها مدة طويلة في سجن "أبو سليم"، ليتحول هؤلاء إلى لاعب مهم في التركيبة السياسية التي تقود ليبيا في مرحلة ما بعد الحرب^(٣).

في ظل هذه الأوضاع، باتت التهديدات أو الأخطار الأمنية الناجمة عن المرحلة الانتقالية في ليبيا تمثل طائفة واسعة من المسائل، بعضها تلك المتعلقة بهشاشة الدولة ككيان، وغياب المؤسسات القادرة على القيام بمهامها، وتعرضها من ثم لخطر التحول إلى دولة فاشلة ومنهارة في منطقة شمال إفريقيا، وما يمثله هذا المعطى من تحدٍ حقيقي للدول المجاورة ببعديها المتوسطي والصحراوي.

ففي الوقت الذي تظل ليبيا بحاجة ماسة إلى إثبات الدولة أو السلطات الانتقالية شرعيتها وسيطرتها على مصادر العنف والقوة، أحدثت الأزمة الليبية أيضاً أزمات وتحديات أمنية تجاوزت المستوى المحلي لتطال البلدان المجاورة، ولتزيد من هشاشة الأوضاع، وتضاعف التهديدات الأمنية في كل دولة على حدة، وفي المنطقة بكاملها؛ فأصبح جليا ظهور تداعيات مختلفة ترتبت على انهيار المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا من انتشار السلاح وتهريبه لأغراض سياسية، علاوة على تجارته غير الشرعية التي تزيد من خطورة التهديد الذي تمثله الجماعات المسلحة، إضافة إلى ما تتضمنه مسألة الهجرة غير الشرعية من أخطار وتهديدات متواصلة جعلت الاتحاد الأوروبي يعقد لقاءات متواصلة استجابة لجرس الإنذار لبحث هذه التداعيات على فضائه وأعضائه^(٤).

ربما هذا الوضع الأمني في ليبيا دفع صحيفة "نيويورك تايمز"، لأن تشبّهه بصراع الميليشيات في لبنان إبان الحرب الأهلية، وكيف أن زعماء الكتائب والميليشيات المسلحة

Plagnol Henri (٣)
Et Francois Loncle,
"La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne"(France, la Commission Des Affaires Etrangères, Assemblée Nationale).
P.840.

(٤) يوسف محمد الصوّاني، "التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"، المستقبل العربي، العدد ٤١٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ص.٢٦.

حوّلها إلى إقطاعات لها حكم شبه ذاتي، فهناك فعلاً أوجه تشابه متعددة بين الواقع وعناصر من الصورة التي رسمتها الصحيفة الأميركية، فالعديد من زعماء الكتائب المسلحة مزجوا بين أدوار تتصل بالسلح والبال وبالسياسة معاً. فقد كان لتشجيع المجلس الانتقالي على تشكيل مجالس عسكرية وكتائب مسلحة في المناطق ودعمها بالمال بطريقة غير خاضعة للقيود والرقابة، أن أصبح في كل منطقة كتائب وجماعات مسلحة بدعم المجلس الانتقالي، بينما ظهرت أيضاً جماعات مسلحة مرتبطة بالعصابات، مستغلة هذا الفراغ لبسط نفوذها وهيمنتها على شوارع وأحياء داخل المدن الليبية الكبرى. وما زاد الطينة بلة في الآونة الأخيرة تصاعد نشاط الحركات المسلحة ذات الصبغة الدينية (تنظيم الدولة الإسلامية) وهيمنتها على مناطق جغرافية واسعة في "سرت" وسط البلاد، مسقط رأس الزعيم الليبي السابق، وما يحمله هذا من دلالات سياسية واجتماعية.

كما أنه، وبقدر ما ساعد التدخل الأجنبي الليبيين على التخلص من نظام القذافي، فلقد فتح أيضاً الباب على مصراعيه لإثارة نزاعات وصراعات قديمة من جديد^(٥)، ويصدق هذا بشكل واضح على السياقات الداخلية، وفي تأجيج الانقسام وإعاقة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

في هذا الصدد، انتقلت هذه التأثيرات أيضاً على المستوى الإقليمي، ذلك أن إسقاط نظام القذافي هز ميزان القوى الذي كان قائماً، ما أحدث تغييرات عميقة في الخريطة الجيوسياسية لجنوب المتوسط والساحل الإفريقي، وأدى هذا التغيير إلى إعادة إبراز معضلة المركز الأطراف، وفتح آفاقاً جديدة لها في ليبيا والبلدان الأفريقية المجاورة التي تجتاحها تجارة المخدرات والسلح والبشر، علاوة على الأعمال الإرهابية، كالاختطاف وهجمات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي^(٦).

على هذا النحو، خلف الانهيار الأمني في ليبيا فراغاً استراتيجياً كبيراً في منطقة المغرب العربي وغرب إفريقيا، الشيء الذي استغلته التنظيمات المسلحة والعصابات الإجرامية العابرة للحدود في إعادة تنظيم نشاطاتها وتوسيع شبكاتها في كامل المنطقة، وهذا ما أكدته الوقائع لاحقاً بعد حادثة القنصلية الأميركية في بنغازي ومقتل السفير الأميركي "كريستوفر ستيفنس"، وكذا استهداف مركب الغاز "تيقنتورين" بعين أميناس في الصحراء الجزائرية. وكان مجلس الأمن أكد في قرار نشر له يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ أي تقريباً عام بعد سقوط نظام القذافي، أن الأسلحة التي استرجعتها قوات الأمن الجزائرية بعد هجوم عين أميناس مصدرها وبكل تأكيد مخازن السلح في ليبيا، خصوصاً وأن الجزائر أكدت أن المهاجمين قدموا من النيجر عبر ليبيا، وهو ما يطرح قدرة السلطات الجديدة في طرابلس على ضبط حدودها المترامية^(٧).

ومما لا شك فيه، أن ما باتت تقوم به هذه التنظيمات غير الرسمية خصوصاً من أعمال

(٥) قادت الحرب في ليبيا إلى إعادة تأكيد الهويات الإثنية المطالبة بالحقوق السياسية والتمثيل والعدالة الاجتماعية، وهو ما يتصل في بعض جوانبه بالدور الذي كانت تؤديه ليبيا والقذافي شخصياً في تحريك النزاعات في الصحراء باستخدام الأقليمات في الإقليم لأغراض التهديد أو الإسكات، مثلما كان الأمر مع الطوارق والتبو. لذلك نجد أن صراعات قديمة تطفو على السطح الآن عبر عمليات التعبئة وتحريك السكان الطامحين إلى المشاركة، وإلى تجاوز ما عانوه من تهيش، فغياب الدعم الذي كان يقدمه القذافي إلى جماعات إثنية وقبائل ومناطق مجاورة التي كانت تعتمد على الدعم المباشر والاستثمارات الليبية، يجعل هذه الجماعات الدائمة التمرد أكثر استعداداً لذلك.

(٦) يوسف محمد الصواني، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٧) Aomar Bagh- zouz, « Le Maghreb et l'Europe face à la crise du Sahel : Coopération ou rivalités ? », L'Année du Maghreb, IX | 2013, p.177.

توصف بالتخريبية ضمن المجال المغربي، سيلحق حتما أضراراً جسيمة باقتصاديات البلدان المغربية، إذ إنه سيستهدف ضرب ما قد تصل إليه يد من منشآت وبنى تحتية اقتصادية. وسيسعى من خلال خطف الرهائن وترويع الأجانب إلى القضاء على السياحة وأعمال التنقيب والاستكشاف في المنطقة.

كما سيعمل هذا، على الحيلولة بكل الوسائل المتاحة دون إقبال الفاعلين الاقتصاديين الأجانب على الاستثمار في البلدان المغربية من خلال تهديد وجودهم وعرقلة أنشطتهم وتخريب ما يقيمونه هناك من منشآت وأليات إنتاج. ولا ريب أنه سيكون من شأن ذلك إذا لم يتم التصدي له، أن ينعكس سلباً على وتيرة الإنماء الاقتصادي والتطور الاجتماعي والتكنولوجي والعلمي في البلدان المغربية، وسيعيق بالتالي مسيرتها نحو الحداثة والتمدن^(٨). وهو ما يجعل مواجهة تحديات عدم الاستقرار والتوتر الاجتماعي، والخوف من الانحدار إلى العنف والعجز الاقتصادي، والانقسام السياسي والديني، وانهايار السلم الاجتماعي برمته قاسماً مشتركاً بين عدد من الدول المغربية، وهي المعطيات التي تشير بقوة إلى التكلفة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية من عدم تفعيل منظومة اتحاد المغرب العربي على مجمل المنطقة والأقاليم المجاورة.

ثانياً: فوضى الحدود والسلاح في ليبيا

أدت الثورة الليبية وسقوط نظام "معمر القذافي" إلى نتائج استفادت منها الجماعات المسلحة. فمن جهة، لجأ العديد من الموالين له والمدمجين بغنائم الحرب والسلاح إلى البلدان المجاورة، فتدفقت أعداد كبيرة من الأسلحة الثقيلة من ليبيا إلى الدول الأفريقية في منطقة الساحل، التي تعاني من هشاشة السيطرة على الحدود، لتحمل هذه الأسلحة تهديداً جديداً للاستقرار في المنطقة، بعد أن أصبحت متاحة أمام المرتزقة والمجرمين وهي أنواع مختلفة من الأسلحة الهجومية^(٩)، واستفادت بعض القبائل المتمردة المنتشرة في المنطقة من هذا المخزون من الأسلحة.

ومن جهة أخرى، ظل نظام "القذافي" لسنوات طويلة هو الموجه الأساسي لمجريات الأمور في العديد من بلدان الصحراء والساحل، خاصة في النيجر ومالي؛ حيث كان يمسك بملف حركات الانفصال الطوارقية المعقدة، ويستغله من حين لآخر، باعتباره صمام أمان لضمان المحافظة على محورية النفوذ الليبي في المنطقة، علماً أن السر في التأثيرات الليبية على هذا الملف، إلى كون الجماهيرية هي البلد الذي استوعب آلاف الشباب من "المثمين" بعد موجات الجفاف الشديدة التي ضربت المنطقة في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وعلى إثره تمكن النظام الليبي من الاستغلال المنهجي لفئة الشباب الذي فروا من بلدانهم ليوظفهم كمرتزقة في حروبه التوسعية، كما حدث في حرب تشاد ضد نظام

(٨) محمد الأمين ولد الكتاب، التداعيات الأمنية والإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغربي، قدمت هذه الورقة في ندوة "المغرب العربي والتحول الإقليمي الراهنة"، بالدوحة، ١٧/١٨ شباط/فبراير ٢٠١٣.

(٩) تمثل الأسلحة الليبية المتسربة من مخازن الأسلحة بعد الإطاحة بنظام القذافي مجموعة كبيرة من الكلاشينكوف، صواريخ أرضجو سام-٧، بندق، الأسلحة الكيميائية، صواريخ، الألغام، وقذائف المدفعية والصواريخ الروسية.

"حسين حبري" مطلع الثمانينيات، أو عندما استخدموا في حروب استنزاف ضد عديد الأنظمة الإفريقية التي لا تتوافق سياستها مع توجهات ليبيا سابقاً (١٠).

إجمالاً، أدى سقوط النظام الليبي إلى ارتدادات وتداعيات على مناطق واسعة، فمن نيجيريا في غرب إفريقيا، إلى تونس شمال القارة، وصولاً إلى الحدود المصرية الإسرائيلية في صحراء سيناء، بات كل هذا الحيز الجغرافي أصبح معنياً بتداعيات "العدوى" contagion الليبية، والتي انعكست في مستويات مختلفة؛ وذلك كما يلي:

- انتشار الأسلحة والذخائر الحربية: خلف السقوط المدوي لنظام العقيد القذافي، والذي حكم ليبيا بقبضة حديدية طوال اثنتين وأربعين سنة خلت (١٩٦٩)، فتح جميع مخازن الأسلحة وتسربها في كل الجهات، ما جعل ليبيا ومنطقة الساحل الإفريقي تتحول ككل إلى شبه سوق مفتوحة للأسلحة والذخائر بمختلف أنواعها، في منطقة تنتشر فيها أصلاً حوالي ٢٠ مليون قطعة السلاح بين التنظيمات الإجرامية والإرهابية وحركات التمرد.

فغداة سقوط نظام القذافي، كان حوالي ٩٠ ألف قطعة سلاح بيد ما يعرف بـ"الثوار" الليبيين وبما أن معظم دول جوار ليبيا (النيجر، تشاد...) هي في الأصل دول ضعيفة وهشة من الناحية الأمنية، فقد سهل هذا انتقال الأسلحة من منطقة لأخرى، ومن تنظيم إجرامي محلي لتنظيم إجرامي إقليمي، وهكذا تحولت المنطقة، وهي التي تعاني أصلاً، إلى خزان كبير لمختلف الأسلحة، من الرشاشات الخفيفة إلى الصواريخ المضادة للطائرات (١١).

في هذا الصدد، تؤكد الكثير من المصادر الغربية اختفاء أكثر من ١٠ آلاف قطعة سلاح، والذي تم تحويل جزء كبير منه باتجاه جنوب ليبيا، ليتم نقله وتسويقه لاحقاً في مختلف أرجاء منطقة الساحل والصحراء الكبرى، في حين جزء منه، أو كما قدرته مصادر عسكرية بحوالي ٢٠ في المائة، تم حجزه من طرف دول الجوار. ويأتي حجز قوات الأمن الجزائرية لعتاد حربي ثقيل في مناطق حدودية مع ليبيا في عديد المرات في سياق تحول المنطقة لسوق سلاح مفتوح، والأمر نفسه ينطبق على الحدود التونسية، وكذا مع السلطات المصرية بعد حجزها أسلحة ثقيلة ١٣٨ صاروخ Grad Roquettes، ليعطي هذا فكرة على كمية ونوعية السلاح المتسرب في المنطقة (١٢).

بلغت الأمور ذروتها، مع الإعلان عن اختفاء ١٠ آلاف من أنظمة صواريخ مضادة للطائرات محمولة على الكتف MANPADS (١٣) من نوع "سام ٧" (SA-7)، وأيضاً من نوع "سام ٢٤" SA-24 من الترسانة الليبية، ورغم ضبط السلطات الجديدة ٥٠٠٠ صاروخ من هذا النوع داخل مخازن الأسلحة، إلا أن هذا دفع وكالة الاستخبارات الأميركية CIA لإعلان حالة الاستنفار في المنطقة شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بهدف تعقب باقي الكمية المفقودة من

(١٠) أميرة محمد عبد الحليم، "تنظيم القاعدة في الساحل الأفريقي وربيع الثورات العربية"، أفاق أفريقية ٢٨ (٢٠١٢)، ص. ١٢٦

(١١) Jacques Hogard, Répercussions sécuritaires de la guerre en Libye sur la zone Maghreb-Sahel, Publié à, Le Matin, 16 Février 2012.

(http://www.epee.fr/wp-content/uploads/2012/06/F%C3%A9vrier-2012-R%C3%A9percussions-s%C3%A9curitaires-de-la-guerre-en-Libye-sur-la-zone-Maghreb-Sahel-Conf%C3%A9rence-Jacques-Hogard.pdf)

(١٢) Mathieu Pelle- rin, Le Sahel et la contagion libyenne, politique étrangère 4(2012): p. 836. Man Portable (١٣) Air Defense Sys tems - missiles.

الصواريخ^(١٤). ويرجح عدد من المراقبين وصول عدد من هذه الصواريخ إلى متمردي الطوارق وتنظيم القاعدة في شمال مالي، وهو ما ساهم في قلب الموازين العسكرية لصالحهم بعد طرد القوات المالية من مناطق الشمال، ونفس الأمر ينطبق على صحراء سيناء المصرية، خصوصاً بعد تمكن الأمن المصري من حجز ٨ صواريخ من نوع "سام ٢٤" بصحراء سيناء في ايلول/سبتمبر ٢٠١١، وهو الأمر الذي ينطبق على الجزائر أيضاً، بعد تمكن قوات الأمن فيها من ضبط ١٥ صاروخاً من نوع "سام ٢٤"، و٢٨ صاروخاً من نوع "سام ٧" في منطقة "المنيعه" الصحراوية جنوب الجزائر شهر شباط/فبراير ٢٠١٢.

ومن الملفت حقاً، أن تسرب هذه الصواريخ لم يقتصر على دول الجوار فقط، بل وصل الأمر مداه حين تمكنت مجموعة "بوكو حرام" في نيجيريا من الحصول على بعض من هذه الصواريخ في نيسان/ابريل ٢٠١١، من خلال تهريبها عبر منطقة "اغاديز" بالنيجر، من طرف بعض الجماعات الطوارقية المحسوبة على تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ويأتي كل هذا بعد تأكيد عدد من المصادر الاستخباراتية، باستفادة إطار بشري يتبع لتنظيم القاعدة، من تكوين خاص لكيفية استعمال هذه الصواريخ في الميدان خلال عام ٢٠١٢ بمنطقة شمال مالي^(١٥).

عموماً، شملت الأسلحة والمتسرية من الترسانة الليبية كذلك، عدداً من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة مثل، رشاش kalachnikovs، قاذفات "أ.ب.ج" lance-roquettes de type RPG7 وأسلحة ثقيلة مثل: صواريخ أرض أرض Missiles sol-sol 120 km، صواريخ مضادة للدبابات Missiles Antichars Milan صواريخ "غراد" Grad BM، صواريخ موجهة بالليزر missiles à guidage thermique ou laser^(١٦).

- أثر عودة المهاجرين الأفارقة من ليبيا على استقرار المنطقة: شكل عودة الأعداد الكبيرة للطوارق الذين كانوا متواجدين في ليبيا منذ سنوات طويلة - حتى أن أجيالاً من الشباب الطوارق ولدوا ونشأوا في ليبيا- تحدياً للأمن واستقرار دول المنطقة ككل، خصوصاً للدول الأصلية لهؤلاء الطوارق لأن سقوط نظام القذافي في خريف ٢٠١١، أنهى نظرياً الحرب الأهلية في ليبيا، لكن الانعكاسات الإقليمية ظهرت بسرعة وفي كل الاتجاهات، ومن ذلك عودة المقاتلين الطوارق الذي كانوا في ليبيا بعدما عملوا لسنوات طويلة في خدمة نظام القذافي، وقد لعب هؤلاء الطوارق دوراً مهماً في الأزمة الليبية، غير انه بانتهاء النظام الليبي عاد هؤلاء المقاتلين السابقين إلى بلدانهم الأصلية في أعماق الصحراء الكبرى^(١٧). ومثلت عودة من كان موجوداً من الأفارقة في ليبيا، جزءاً من الحراك السكاني الإجمالي الذي ميز منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى، وهذا ما أكدته تقرير المنظمة الدولية للهجرة، والذي نشر في نهاية ٢٠١١، والذي قدر عدد العائدين من ليبيا بحوالي ٢٠٩٠٣٠ شخص، توزعوا بين دولهم الأصلية:

(١٤) تداولت وسائل إعلام محلية عن وجود عدد من مشاة البحرية الأميركية في جنوب ليبيا، بغية تتبع مكان الصواريخ منع وقوعها بأيدي التنظيمات الإرهابية خصوصاً تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.
Mathieu Pelle- (١٥)
rin. op.cit, p. 836.
Henri Plagnol (١٦)
Et François Loncle,
op.cit, p. 30.
Henri Plagnol (١٧)
Et François Loncle
op.Cit, p 29..

أي ٩٥٧٦٠ في النيجر، ٨٢٤٣٣ في التشاد، ١١٢٣٠ في مالي، ٧٨٠ في موريتانيا، مع إمكانية أن تتضاعف هذه الأرقام إذا تم احتساب حركات المهاجرين الأخرى غير المعلنة. ثم وانه استناداً لإحصاءات أعدتها المفوضية الإنسانية للاتحاد الأوروبي (Echo)^(١٨) تمثل فئة الشباب ما بين ٢٠ و٤٠ سنة نسبة ٩٥ في المائة من إجمالي العائدين لدول مالي، النيجر وتشاد، وهو ما يضيف عبئاً إضافياً على دولهم الضعيفة لاستيعابهم وتوظيفهم في مناصب مختلفة.

بصفة عامة، خلفت الهجرة العكسية لهؤلاء تداعيات على دول المنطقة، وذلك على عدة مستويات من ذلك:

- أولاً، من المعلوم أن عدداً كبيراً من العائدين من ليبيا خصوصاً منهم الطوارق، كانوا يشكلون مكوناً أساسياً في النسيج الاقتصادي والاجتماعي الليبي، بحكم أن معظم هؤلاء من الرجال. غير أنه بعودتهم إلى دولهم، فقد شكل ذلك قطعاً لمصادر الرزق عن الآلاف العائلات التي كانت تستفيد من تحويلاتهم المالية من ليبيا، وهو ما فرض ضغطاً على حكومات مالي والتشاد وغيرها التي ينتمي لها هؤلاء، لإدماجهم في القطاعات الاقتصادية بتوفير مناصب عمل لهم، وتحسين وضعيتهم الاجتماعية، وهو ما يبدو أمراً صعباً في ظل الأزمات التي تعيشها هذه الدول، من الجفاف، الفقر، الانفجار السكاني وانتشار الأمراض (الكوليرا)، فحتى في غياب الأزمات الأمنية في الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى، فإن الاحتياجات الإنسانية للمنطقة تبقى مرتفعة. فمثلاً يموت حوالي ٢,٣ مليون طفل اقل من خمس سنوات سنوياً في غرب إفريقيا ووسطها بسبب المجاعة، إضافة لوجود ٨٥٩٠٠٠ طفل اقل من خمس سنوات في حاجة ماسة للعلاج بسبب سوء التغذية الحادة، وهي الأرقام التي تضاعفت بعد أن أصبح حوالي ١٠ مليون شخص في الساحل معنياً بالأزمة الغذائية التي ضربت المنطقة سنة ٢٠١٠ (١٩).

- ثانياً، في ظل هذه الظروف سيضطر هؤلاء للاعتماد على أنفسهم لتأمين مصادر رزقهم، ما يفتح المجال لتفاقم الصراعات على مصادر الماء والرعي، وهو الطرف الذي تستغله التنظيمات الإجرامية والإرهابية لاستيعاب هؤلاء وتوريثهم في نشاطاتها، لتتعقد الأمور أكثر، والتي هي معقدة أصلاً.

- ثالثاً، ساعدت كل هذه الظروف في اندلاع تمرد جديد لطوارق مالي في ٢٠١٢، والذي قاده بعض حركات التمرد الجديدة، التي ظهرت على سطح الأحداث في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى، مستغلة عودة الكثير من المقاتلين الطوارق بسلاحهم من الأراضي الليبية، خصوصاً بعد انتشار المظاهر الانتقامية والتي نفذها "الثوار" الليبيون ضد كل ما يرمز للطوارق في المدن الليبية خصوصاً في "سبها"، "الكفرة" و"تاورغاء" (Taourga) وهو الأمر الذي ضاعف أعداد اللاجئين الأفارقة عموماً في دول الجوار،

(١٨) Office hu-manitaire de la Communauté européenne
Mathieu Pelle- (١٩)
rin, op.cit. p.845.

حيث قدرتهم مصادر للأمم المتحدة بحوالي ٤٢٠٠٠٠ شخص، منهم ٢٠٠٠٠٠ التجأوا إلى النيجر، ٣٠٠٠٠ إلى مالي، و٤٠٠٠٠ إلى موريتانيا(٢٠).
لذا، يعتبر الكثير من المحللين أن منطقة الساحل الإفريقي كانت أول من يدفع ضريبة "الربيع العربي". فالتغييرات الجيواستراتيجية التي اتبعت انهيار نظام القذافي، ارتدت مباشرة على دول الجوار الهشة، وخاصة دولة مالي، حيث أن ستة أشهر من سقوط النظام الليبي السابق كان وقتا كافيا لتجدد تمرد الطوارق. لأنه بعد عودة الطوارق من ليبيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بدأت تتشكل مجموعات ترقية مسلحة جديدة، مثل "الحركة الوطنية لتحرير ازواد" MNLA، والتي ضمت قدماء "الحركة الوطنية الازوادية" MNA، من أمثال "محمد اغ نجيم" (Mohamed Ag Najim) وهو عقيد سابق في الجيش الليبي عاد إلى مالي، رفقة كتيبة عسكرية، قوامها حوالي ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ مقاتل بكامل عدتهم، إضافة لـ "حركة الطوارق المالية" MTM، و"التحالف من اجل التغيير الديمقراطي" (٢١) (ADC).

واستهدف هذا التحالف تحرير شمال مالي من سيطرة القوات المالية. ولأول مرة يتم الحديث عن وجود تنسيق ضماني بين الحركة الطوارقية الجديدة، وبعض التنظيمات الإسلامية الناشطة في المنطقة (القاعدة)، وبداية كانت من منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، حين شن متمردون الطوارق هجمات مسلحة على عدد من القواعد للجيش المالي في الشمال "تنزا واتين" Tinzawaten، "تسالي" Tessalit مينাকা "Ménaka، وأيضا كيدال). وحققت هذه الجولة الجديدة من التمرد انتصارات باهرة في ظرف قياسي (٣ أيام)، فإلى غاية آذار/مارس ٢٠١٢ سيطر هذا المزيج الغريب من الحركات المسلحة (علمانية، إسلامية) على ثلثي مساحة مالي، وهو ما دفع ضباط الجيش المالي بالإطاحة بنظام "أما دو توري" في الشمال، من خلال انقلاب عسكري بتاريخ ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢، وهو الظرف الذي استغله الطوارق لإعلان استقلال إقليم الازواد في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢(٢٢).

غير أن تهديد التنظيمات الطوارقية بمعية المجموعات الجهادية بالزحف على مناطق قرب العاصمة باماكو، دشّن دخول متغير جديد في المعادلة الأمنية لمنطقة شمال إفريقيا والصحراء الكبرى، لأن التدخل العسكري الفرنسي في مالي بداية ٢٠١٣ وبمباركة غربية، كان كفيلا بإعادة الأوضاع في المنطقة إلى سابق ما كانت عليه، وهو ما يطرح بقوة دور المتغير الخارجي في هذه حالة الفوضى التي تعيشها ليبيا، ومن ورائه أمن المنطقة ككل.

ثالثاً: الانفلات في ليبيا.. تجسيد لفكرة الترابط الاستراتيجي للمخاطر

يعتبر الكثير من المحللين أن تداعيات الأزمة الليبية وانعكاساتها الأمنية في ٢٠١١، لم

Ibid (٢٠)
Mathieu Pel- (٢١)
lerin, op.Cit, p.
841.

Henri Plagnol (٢٢)
Et François Loncle,
op.cit, p. 30.

تتحصر على الداخل الليبي فقط، بل امتدت لتمس المناطق المجاورة، وأخذت أبعاد إقليمية لتمس منطقة شمال وغرب إفريقيا، وحتى شبه جزيرة سيناء في مصر، لم تكن بمعزل من بعض الارتدادات لسقوط النظام السياسي للزعيم الليبي السابق "معمر القذافي"، فنتائج الحرب في ليبيا طورت معها طبيعة وامتداد التهديدات، وعقدت المخاطر في كامل منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي. بهذا المنطق، ساهمت كل مظاهر الاضطراب التي عانت منها ليبيا من إحداث قطيعة لعلاقتها مع دول المنطقة، ما جعل علاقة ليبيا "ما بعد القذافي" مع دول الجوار تتراوح بين الاستقرار حيناً، والتوتر حيناً آخر، ويمكن إجمالاً إبراز تطور علاقات الدولة الليبية الناشئة مع كل دولة على حدى وفق الآتي؛

بداية، تميزت العلاقات بين النظام الليبي الجديد وتونس بالتفاهم النسبي، باعتبار أن تونس استقبلت عدداً كبيراً من الليبيين الذين هربوا من المعارك أثناء الأزمة الليبية. ويتمكن الإسلاميين من الوصول إلى دفة الحكم (حزب النهضة) تعززت هذه العلاقات أكثر، خصوصاً بعد تسليم تونس آخر رئيس حكومة في نظام القذافي "محمودي البغدادى". وتقريباً تنطبق هذه العلاقة الودية مع المغرب، والتي دعمت التدخل الأجنبي لصالح "الثوار"، في ما بدا أنه محاولة لضرب الموقف الجزائري الذي كان معارضاً للتدخل العسكري الأجنبي في ليبيا، وهي العلاقات التي طالما وصفت بالمتوترة بين الجزائر والنظام الجديد في ليبيا، والذي أتهمت فيه الجزائر بدعم نظام "القذافي" عسكرياً، وهو ما نفاه المسؤولين في الجزائر أكثر من مرة، أما العلاقة مع مصر فكانت معقدة وتراوحت بين التوتر باعتبار لجوء عدد من أتباع النظام السابق إلى مصر (مثل قذاف الدم الذي يعد مسؤولاً كبيراً في نظام القذافي وابن عمه في نفس الوقت)، وبين التفاهم بعد وصول الرئيس "عبد الفتاح السيسي" واقتربه من حكومة "طبرق" في الشرق، على حساب حكومة "طرابلس" في الغرب. في حين توترت العلاقات الليبية التشادية أكثر عما كان في السابق، خصوصاً وأن أعداد كبيرة من المقاتلين الأجانب في صفوف النظام السابق قدموا من تشاد، وهي نفس العلاقة التي تكاد تنطبق مع النيجر. فمن جهة شكل النيجريون الأغلبية ممن قاتل بجانب النظام السابق، ومن جهة أخرى، فلجؤ ابن "القذافي" إلى النيجر، ساهم في توتر العلاقات أكثر بين البلدين.

إذن، من الواضح أن حالة اللااستقرار التي باتت تعيشها ليبيا، انعكس على كامل محيطها الإقليمي بعد أن تضاعفت عمليات السطو المسلح في المناطق الحدودية، وتمكن التنظيمات الإجرامية؛ لاسيما المهربين من الحصول على عتاد عسكري متطور لا تمتلكه حتى بعض الجيوش في المنطقة. وباتت دول كانت تصنف ضمن المناطق الآمنة نسبياً، وبمنأى عن النشاطات الإجرامية والإرهابية كتونس ومصر مثلاً، تقع في قلب هذا الحراك المعقد، أو كما تصفها بعض الأدبيات بـ "المنطقة الرمادية" (٢٣).

فبالنسبة لتونس وعلى غير العادة، شهدت في السنوات الأخيرة عددا من الاشتباكات المسلحة مع بعض المجاميع المسلحة، بمحاذاة المناطق الحدودية مع ليبيا من خلال معبر "رأس جدير" (Ras Jdir)، والذي يشهد اشتباكات متقطعة من الحين ولآخر، مع بعض المهربين القادمين من منطقة "زوارا" (Zwara)، والذي قامت فيه مجموعة تهريب ليبية مسلحة قادمة من هذه المدينة الليبية - أي زوارا - باحتجاز عدد من الرهائن التونسيين في ليبيا، كرد فعل على اعتقال السلطات التونسية شقيق زعيم هذه المجموعة الإجرامية منتصف نيسان/أبريل ٢٠١٢ كما شهدت مدينة "صفاقس" (Sfax) وسط تونس في ١ شباط/فبراير ٢٠١٢، اشتباكا مسلحا بين قوى الأمن التونسية، ومع مجموعة يعتقد انتمائها لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأيضا في منطقة "رمادة" (Remada) في ٢٠ كانون الثاني/يناير من نفس السنة، لبلغ الأمور مداها بهجوم مسلح كبير على مدينة بن قردان الحدودية مع ليبيا بتاريخ ٧ آذار/مارس ٢٠١٦

وانتقالا إلى الحدود التونسية الجزائرية وتحديدا منطقة جبال "الشعاني" (Chaanbi)، والتي تعرف اضطرابات أمنية غير مسبوق، بعد الاستهداف المتكرر قوات أمن تونسية من طرف مجموعات مسلحة متمركزة في هذه السلسلة الجبلية الحدودية^(٢٤).

وفي نفس الإطار، قامت مصر بإغلاق حدودها مع ليبيا في العديد من المرات، خصوصا معابرها الحدودية، معبر "السلوم" Sallum، ومعبر "مسعد" M'Saad، وهذا بسبب استهداف هذه النقاط الحدودية أكثر من مرة من طرف مسلحين على الجانب الليبي، وتساعد عمليات تهريب السلاح والمخدرات إلى داخل التراب المصري، والتي في غالب الأحيان يكون مصدرها الأراضي الليبية.

أما النيجر، فرغم قصر حدودها مع ليبيا (٣٥٤ كلم)، إلا أنها اعتبرت طريقا مهما في تهريب الأسلحة الليبية في المنطقة، نظرا لمحدودية الإمكانيات النيجري لمراقبة الشريط الحدودي مع ليبيا، غير أن ذلك لم يمنع إحباط تمرير أسلحة للمنطقة، من ذلك تمكن قوات الأمن النيجيرية في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، من توقيف قافلة محملة بعتاد عسكري قادمة من ليبيا، باتجاه مالي في منطقة "ارليت"، وكانت هذه الشحنة من الأسلحة موجهة لبعض الجماعات المسلحة في المنطقة، وتأتي هذه العملية بعد تمكن النيجر في حزيران/يونيو ٢٠١١ من ضبط ٦٠٠ كغ من مادة Semtex ذات القدرة التفجيرية الكبيرة، والتي كان من المفترض تحويلها نحو معازل تنظيم القاعدة في شمال مالي^(٢٥).

زيادة على ذلك، فالنيجر لطالما اعتبرت أكثر المتضررين من سقوط نظام "القذافي"، كون ليبيا كانت تأوي عشرات الآلاف من النيجر، أو ما يطلق عليهم "اشومار" Ishumar، أو البطالين من شباب النيجر الذين كانوا يعملون في ليبيا، خصوصا وأن جزءاً منهم كان مجندا ضمن الجيش الليبي السابق. وبعد سقوط النظام عاد حوالي ٧٥ من المائة من هؤلاء

لدولتهم الأم، وطرح تواجدهم مشكلة حقيقية اضطرت معه حكومة الرئيس "محمود اسوفو" Mouhamadou Issoufou، إلى محاولة احتوائهم من خلال إدماجهم في وظائف إدارية وسياسية، فمثلا "محمد أناكو" Mohamed Anacko، والذي كان ضمن اتحاد القوى المقاومة المسلحة UFRA، عين كرئيس المجلس الجهوي لمنطقة "اغاديز" رفقة "عيسى فلتو" Rhissa Feltou و"يسوفو اغ ماها" d'Issouf Ag Maha رئيس بلدية "تشيروزين" Tchirozérine واهتدت النيجر مؤخرا لاستضافة قوات فرنسية وأميركية لمساعدتها على ضبط الحدود، ومنع تسلل عصابات التهريب بمختلف أشكاله إلى أراضيها^(٢٦).

ولم تكن التشاد أحسن حالا من انعكاسات تسرب السلاح الليبي في المنطقة، فالعلاقات التاريخية بين التشاد وليبيا لطالما شابها التوتر، بسبب دعم "القذافي" للحركات المعارضة وتدخله المباشر في شؤون نجامينا، غير أن موته لم يبده هذه الحساسية التاريخية، حيث مازالت السلطات هناك تتخوف من وصول الأسلحة إلى منطقة "تبستي" Tibesti التي تشكل الأغلبية لقبائل "التوبو" Toubous، والتي تنتمي لها "الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في التشاد" MDJT المعارضة للنظام التشادي، وجزء من هذه القبيلة حارب مع قوات "القذافي" في منطقة "الكفرة" Koufra، فبوصول السلاح لهذه الحركة قد تستأنف التمرد على النظام التشادي مجدداً.

أما دولة نيجيريا، فرغم أن أنها بعيدة نسبيا عن ليبيا، إلا أن السلطات تعتبر وجود أسباب منطقية يدفع نيجيريا لأن تكون معنية بمجريات الأمور في الساحل، بسبب تزايد نشاطات "بوكو حرام" (٢٧) في شمال البلاد والخشية من تمدد نشاطاتها في كامل منطقة الساحل الإفريقي، وما يتيحه من عمق استراتيجي لأفكارها. وحركة "بوكو حرام" جماعة إسلامية مسلحة تنشط في شمال نيجيريا، تأسست تحت ضغط التجاذبات العرقية والدينية في ٢٠٠٩، وتسعى لمحاربة ما تعتبره هيمنة الطائفة المسيحية والثقافة الغربية في نيجيريا، واللافت أن هذه الحركة أصبحت فاعلا مؤثرا في المنطقة في ظرف قياسي، وعلى الرغم من محدودية تأثيرها في الساحل إلا أنها تستغل مناطق جنوب النيجر (الساحل الإفريقي)، واحتمال ربطها علاقات بفواعل أخرى مؤثرة في الساحل الإفريقي، مثل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي الذي تتقاسم معه التوجه المعادي لكل ما هو غربي في المنطقة^(٢٨).

ووفقاً لتقارير "الاتحاد الإفريقي"، فإن جماعة بوكو حرام تعمل على توسيع نطاق أنشطتها في أفريقيا الوسطى بالاعتماد على المرتزقة التشاديين، الذين يتم تدريبهم بمعسكرات للقاعدة في مالي، وهذا ما يؤكد أن الجماعات المسلحة في إفريقيا عموما لا تعتمز البقاء في نطاق جغرافي محدود، سواء كان ذلك بشمال إفريقيا، أو في نيجيريا أو بالصومال، أو حتى في مالي، وإنما لديها النية والتنظيم للانتقال إلى جنوب القارة الأفريقية^(٢٩).

Mathieu Pel- (٢٦)

lerin, op.cit, p.841.

(٢٧) بوكو حرام كلمة

باللغة المحلية في نيجيريا

ويقصد بها التعليم الغربي

حرام.

Henri Plag- (٢٨)

nol Et François

Loncle, op.cit,p.48

(٢٩) أميره محمد عبد

الحليم، مرجع سابق،

ص.١٢٧.

وتعززت هذه المخاوف أكثر، بعد تكمن قوات الأمن في نيجيريا، من ضبط شحنات أسلحة مصدرها مخازن الأسلحة في ليبيا، وكانت موجها لحركة "بوكو حرام" في مدينة "ديفا" Diffa بتاريخ ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

أما في مالي، فقد ظهرت أولى النتائج المباشرة للأزمة الليبية، نظرا للروابط التي كانت تجمع بين سلطات طرابلس وباماكو، بحيث استفادت مالي اقتصاديا مثل بقية دول الساحل الإفريقي الأخرى من القروض والاستثمارات الليبية عن طريق وزارة إفريقيا الليبية LAP^(٣٠)، خصوصا وأنه كان لليبيا "القذافي" دور فاعل في توجيه ملف الطوارق، من خلال تحريض الطوارق على التمرد أحيانا، والتدخل لإقناعهم بالحوار مع سلطات مالي وتشاد أحيانا أخرى كما حدث بعد تجدد الحرب في ٢٠٠٧. أما فيما يخص تداعيات الأزمة الليبية على مالي، فكانت أكثر دول المنطقة تضررا من دخول السلاح لأراضيها، والتي على إثرها اندلع تمرد جديد للطوارق في شمال مالي في آذار/مارس ٢٠١٢، فإضافة إلى استفادة متمردى الطوارق من السلاح الليبي، شكل عودة المقاتلين الطوارق الذين كانوا في صف "القذافي" عاملاً مهماً، غير في طبيعة المعادلة الأمنية ليس في مالي فقط، بل في كامل منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى.

خاتمة

يمكن القول إن المخاطر التي باتت تتهدد الأمن في ليبيا متداخلة ومتشعبة الأبعاد، وتترتب عليها آثار متعددة الجوانب، وهي تنشأ من سلسلة متنوعة من المصادر تُراوح بين فشل المرحلة الانتقالية والدور السلبي للقوى الإقليمية والدولية، مما يعني أن استمرار حالة الانفلات الأمني في ليبيا، وغلبة مظاهر فوضى السلاح وغياب سلطة مركزية موحدة، وكذا الاقتتال على الأسس المنطقية (شرق/غرب)، أو الإيديولوجية (إسلامية/علمانية)، كلها مؤشرات تدفع نحو صوملة ليبيا، وربما بتقسيم البلاد إلى عدة مناطق مختلفة، وستشهد لا محالة لانتقال مستوى التحديات والتهديدات الراهنة على المدى المتوسط والبعيد من الدائرة المحلية والإقليمية، نحو الأبعاد العالمية وخصوصا في ظل التدخلات الخارجية السلبية، وتواضع مبادرات الوساطة خصوصا من دول الجوار.

إن كل هذه المعطيات تستدعي من جميع المعنيين بأمن ليبيا والمنطقة من قريب وبعيد، التوجه نحو إعادة التفكير الجاد، بضرورة البحث عن الاستراتيجيات والآليات الأنسب للتخفيف وتجاوز المآزق الأمنية التي خلفتها الفوضى في ليبيا على الداخل والخارج، ولن يتأتى هذا إلا بتشجيع لغة الحوار السلمي بين فرقاء الدولة الواحدة بعيدا عن لغة السلاح

والقوة المفرطة □